مجلة (المُدبّـر) المجلد 03، العدد 02، 2016
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 91-123

تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشرات التنافسية العربية والعالمية خلال الفترة (2003–2015)

Evaluating the competitive performance of the Algerian economy using Arab and international competitiveness indicators during the period (2015-2003)

دلهوم حكيمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر
البريد الالكتروني: hakima.delhoum14@gmail.com

حمدي باشا رابح،جامعة الجزائر 3، الجزائر
البريد الالكتروني: hamdipar53@yahoo.fr

الملخص:

تعد التغييرات المتسارعة في جميع مجالات الحياة السمة المميزة لعصرنا الحالي، التي أدت إلى ظهور عالم بلا حدود بفعل تأثيرات العولمة، حيث تآكلت الأوطان وتآكلت معها بالتبعية حدود وأسوار مؤسسات كثيرة، مما أدى إلى حدوث تغيير جذري في هيكلتها والقوى المؤثرة فيها، فانفجار المعرفة وانتشارها بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل حالة عدم التأكد والاستقرار في البيئة الاقتصادية والعلمية والتقنية التي تعيشها المؤسسات بمختلف أنشطتها هي القاعدة والاستقرار هو الاستثناء.

وفي ظل هذه الظروف زادت حدة المنافسة واتسع نطاقها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، فأصبحت بذلك القدرة التنافسية حاجة ملحة للدول لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012، ومؤشر التنافسية العالمي من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015.

Resumé :

Les changements rapides dans tous les domaines de la vie sont devenus la caractéristique de notre époque, ce qui a conduit à l'émergence d'un monde sans frontières par les effets de la mondialisation, et aussi à la création d'un changement radical dans la structure des entreprises.

Et à cause de la technologie de l'information et de la communication, l'incertitude et l'instabilité de l'environnement économique, scientifique et technique expérimentées par les entreprises ; sont devenues la base et la stabilité est devenue l'exception.

En conséquence la concurrence a augmenté et elle a élargi du niveau local au niveau mondial, et la compétitivité est devenue un besoin urgent pour les pays, afin d'assurer l'efficacité et la croissance économique.

Nous allons essayer à travers cette étude à évaluer la situation concurrentielle de l'économie Algérienne, au cours de la période prolongée du 2003 jusqu'a 2015 en utilisant la méthodologie de l'Institut Arabe de la Planification" API", et la méthodologie de World Economic Forum .

مقدمة:

نتيجة لاتساع دائرة المنافسة وزيادة حدتها بين دول العالم، أصبحت القدرة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية يكمن أساسا في كونها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية ألا وهي عقبة السوق المحلي، فهي لم تعد تقتصر على المؤسسات فقط من أجل ضمان بقائها واستمرارها، بل باتت ضرورة حتمية للدول التي ترغب في رفع مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العلمي والاندماج السليم في منظومة الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة.

هذه التحولات التي شهدها العالم بفضل العولمة، فرضت على الجزائر تغيير سياسيتها الاقتصادية لمواكبة الركب العالمي فأدخلت تغييرات عميقة على اقتصادها وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كما سعت إلى خلق بيئة مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بغية الاستفادة من مزاياها وبالتالي الوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

من هذا المنطلق تبرز **إشكالية بحثنا** في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي المرتبة التي يحتلها الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العربية والعالمية؟ وما هي الاستراتيجيات التي تسمح بتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة؟

أهميـة الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها وندرته النسبية ومن حداثة موضوع التنافسية واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء كان في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية، أو في التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- الكشف على مكانة الاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العربية والعالمية خلال الفترة (2003-2015).

-محاولة تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي من شأنها تطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري ومن ثم التعرف على صعوبات تطبيقها ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة للحد منها.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التنافسية الدولية وعالجت مختلف جوانبها وبأبعاد مختلفة، فضلا عن التقارير التي تصدر عن مختلف الهيئات والمنظمات العالمية التي تعنى بتقييم تنافسية الدول، من أهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة ECKHARD SIGGEL بعنوان:

International Competitiveness and Comparative Advantage : A Survey and Proposal for Measurement (2006)

ركزت هذه الدراسة على المؤشرات التالية لقياس التنافسية الدولية:

مؤشرات كلية وجزئية: تشمل البيئة الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية القادرة على المنافسة في السوق الدولية، ومؤشر سعر الصرف الفعلي.

مؤشرات وحيدة الأبعاد: تتمثل في مؤشر الأسعار، مؤشر تكلفة وحدة العمل ومؤشر إنتاجية الوحدة الواحدة من العمل.

مؤشرات متعددة الأبعاد: مؤشر الميزان التجاري، الرفاهية الاجتماعية.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن زيادة نسبة الصادرات مع تحقيق مستوى معين من الدخل والرفاهية يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدول.

- دراسة Raphael Chiappi بعنوان:

Comment mesurer la Compétitivité Structurelle des Pays ? (2010)

سلطت هذه الدراسة الضوء على مدى تأثير القدرة التنافسية الهيكلية على تطور صادرات أحد عشرة دولة من منطقة اليورو خلال الفترة (1996-2008) بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي الذي كان له تأثير ايجابي على أداء دول العينة.

- دراسة Michael Porter وآخرون بعنوان:

The Determinants Of National Competitiveness)2012(

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التنافسية ترتكز على مفهومين هما:

✓ التنافسية الأساسية: وهي عبارة عن المستوى المتوقع للناتج الفردي، وتعتمد على المؤشرات التالية: البنية التحتية الاجتماعية، الهيئات السياسية، السياسة النقدية والجبائية.

✓ جاذبية الاستثمار: وهي تكلفة عوامل الإنتاج النسبية في تعزيز القدرة التنافسية لبلد ما.

عملت هذه الدراسة على صياغة نموذج عالمي يتضمن معايير بسيطة لقياس القدرة التنافسية الدولية يستند أساسا على الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول باختلاف مستوى تقدمها.

أما الدراسات التي تناولت موضوع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري فهي تتميز نوعا ما بالندرة النسبية، منها:

- دراسة الباحث دويس محـــمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول-"حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، جوان 2005.

أكد الباحث من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات التي تعيش في ظل اقتصاد العولمة المتميز بفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية والجبائية أمام حركة السلع عبر مختلف دول العالم خاصة تلك المنضوية تحت راية المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ؛ أصبح اهتمامها منصبا حول تحقيق تنافسية عالية تسمح لها بالنفاذ إلى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها وتحقيق أرباح إضافية، وقد توصل الباحث إلى أن أبرز أداة قد تستعمل لقياس تنافسية المؤسسات والدول هي براءة الاختراع باعتبارها سند للملكية الصناعية وتخضع للتسجيل القانوني، ونظرا لاحتواء مطبوعتها على كم هائل من المعلومات ويسهل الوصول إليها من طرف الجمهور.

- دراسة مدياني محـمد، قياس القدرة التنافسية الدولية– دراسة عينة من الدول خلال الفترة 1990–2012، أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم مما حققه الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من نتائج ايجابية في المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكمي، إلا أنها لا تزال تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة نتيجة انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الرئيسية، وكذا ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

سنعالج موضوع بحثنا من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: تعريف التنافسية الدولية.

ثانيا:قياس القدرة التنافسية الدولية.

ثالثا: تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر التنافسية العربية.

رابعا: تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر التنافسية العالمي.

أولا: تعريف التنافسية الدولية

تعد التنافسية مفهوما معقدا ومتغيرا وهي بذلك تشبه المصطلحات الاقتصادية الأخرى مثل العولمة أو التنمية أو الفقر، ونتيجة لهذا التعقيد فان تحديد التنافسية وقياسها يخضع لمناقشات عديدة بين الباحثين والأكاديميين وقد أدى ذلك إلى تعدد تعاريفها ومؤشرات قياسها، ومن أهم التعاريف نذكر:

أ- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum):

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الدولية أو القدرة التنافسية الدولية على أنها: "قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية "وهناك تعريف آخر للمنتدى وهو أن "التنافسية الدولية هي القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"، وفي عام 2000 أخذ المنتدى بمفهوم آخر للتنافسية وهو "سيادة نمط المؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تدعم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى المتوسط"، ثم جاء التعريف الأخير والذي يعرف التنافسية على أنها "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" [(1)].

والجدير بالذكر أن المنتدى الاقتصادي العالمي ركز في تعريفه للتنافسية في أولى تقاريره على حالة التجارة الخارجية، ثم وسع التعريف عن طريق الربط بين القدرة التنافسية والمستوى المعيشي للأفراد، ثم اتجه في تعريفه الأحدث إلى ربط التنافسية بالقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:(OECD)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي تنتج الدولة من خلاله منتجات وخدمات تنافسية في الأسواق العالمية في ظل شروط السوق

الحرة والعادلة، وفي نفس الوقت تقوم بتحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"[2].

وهذا التعريف يركز على دور التجارة الدولية في تحقيق ارتفاع مستمر في الدخل الحقيقي للأفراد.

ج ـ تعريف المعهد الدولي للإدارة والتنمية:

International Institute for Management and Development (IMD)

يعرف المعهد الدولي للإدارة والتنمية التنافسية على أنها قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تتمكن من خلالها من زيادة ثروتها القومية عن طريق إدارة الأصول وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالميا ومحليا[3].

ويربط هذا التعريف القدرة التنافسية للدولة بطاقتها الإنتاجية لكي تتمكن من الاستجابة لمتطلبات لأسواق الدولية.

د- تعريف المعهد العربي للتخطيط: Arab Planning Institute (API)

يعرف المعهد العربي للتخطيط القدرة التنافسية على أنها "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية"[4]، ويوضح المعهد أن التنافسية الدولية هي قدرة البلد على[5]:

1- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة :

أ- **التكلفة الأقل:** وذلك من خلال تطوير الإنتاجية واستخدام الموارد بما فيها التكنولوجيا والتنظيم.

ب- **الجودة المرتفعة:** وذلك وفقا للاستخدام الأمثل لمعلومات السوق وتقنيات الإنتاج.

ج- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية .

2- أن يبيع أكثر، أي يبيع أكبر قدر ممكن من السلع المصنعة عالية التكنولوجيا التي لها قيمة مضافة عالية في السوق المحلية والدولية.

3- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة، وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

ثانيا: قياس القدرة التنافسية الدولية

دأبت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية على نشر تقارير عن التنافسية تتضمن مؤشرات كلية وجزئية لقياسها وعلى أساسها يتم إعطاء مراتب لدول العالم في ضوء تلك المؤشرات، نذكر من أهمها:

1. المنتدى الاقتصادي العالميWEF:

هو مؤسسة دولية مستقلة مقرها جنيف "سويسرا" تصدر سنويا تقريرا للتنافسية للعديد من الدول الصناعية والنامية بالتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد عالمية، وبالاستناد على مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية لعينة واسعة من الدول، حيث قامت هذه المؤسسة بتحديد مفهوم للتنافسية يعتمد على ثمانية عوامل أساسية يتم قياسها بجملة من المتغيرات الكمية والنوعية وبإعطائها أوزانا مختلفة هي: الحكومة، الانفتاح، المالية، البنية التحتية، التقنية، الصناعة، العمل والمؤسسات [6]، وهذا بالاعتماد على نوعين من البيانات هي[7]:

- البيانات الكمية: هي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، يتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- البيانات النوعية: هي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال وصناع القرار في الدول المشاركة.

2. المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD:

أصدر المعهد أول كتاب سنوي له عن التنافسية العالمية " WCY" عام 1989، الذي يحلل ويصنف قدرة الأمم على خلق واستدامة بيئة تنافسية للمؤسسات، وتعتمد منهجية التقرير على تقسيم البيئة الوطنية إلى أربعة عوامل رئيسية للتنافسية هي: الأداء

الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال والبنية التحتية، حيث ينقسم كل عامل إلى خمسة عوامل فرعية وعليه فإن WCY يحتوي على عشرين عاملا فرعيا، ينقسم بعضها إلى مؤشرات أولية، بحيث أن المجموع الكلي للمؤشرات هو 331 مؤشر.

3. البنك الدولي BM:

هو مؤسسة مالية دولية إنمائية تقوم بمساعدة الدول بغرض تطوير البنية التحتية وحماية الاستثمار العالمي، ويقوم البنك الدولي بإعداد مؤشرات عن التنافسية لمائة دولة منها إحدى عشرة دولة عربية هي: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات واليمن وذلك بالاعتماد على أربعة وستين مؤشرا مصنفة في خمسة عوامل هي: [8]

أ- الأداء الاقتصادي الكلي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، ومتوسط معدل النمو السنوي المتوسط).

ب- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (وتشمل النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي والقدرة التنافسية للصادرات).

ت- البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية الأساسية، الاستقرار السياسي والاجتماعي).

ث- رأس المال البشري والفكري.

ج-الديناميكية المالية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن منهجية البنك الدولي تختلف عن المنهجيتين السابقتين كونها تعتمد على عدد محدود من المؤشرات مع تركيزها على المؤشرات الكلية دون استخدام للمؤشرات الجزئية، فضلا عن استخدامها للبيانات الكمية فقط.

4. المعهد العربي للتخطيط API:

أصدر أول تقرير له عن التنافسية العربية عام 2003، تضمن ستة عشرة دولة عربية إضافة إلى ثلاث دول مقارنة، ثم أصدر المعهد تقريره الثاني عام 2006 تضمن ستة عشرة دولة عربية وخمس دول مقارنة، وتقريره الثالث عام 2009 تضمن ستة عشرة دولة عربية وثماني دول مقارنة، وتقريره الأخير عام 2012 ضم سبعة عشرة دولة عربية وثلاثة عشرة دولة مقارنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) قائمة الدول المدرجة في تقارير التنافسية العربية خلال الفترة (2003 – 2012)

	تقرير 2003	تقرير 2006	تقرير 2009	تقرير 2012
الدول العربية	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، السودان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، سوريا، الإمارات واليمن	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، السودان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، سوريا، الإمارات واليمن.	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، سوريا، الإمارات واليمن.	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، سوريا، الإمارات واليمن.
دول المقارنة	تركيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا	ماليزيا، كوريا الجنوبية، تشيلي، جنوب إفريقيا، البرتغال.	ايرلندا، التشيك، المكسيك، كوريا، تشيلي، البرتغال، ماليزيا، جنوب إفريقيا.	الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، التشيك، اليونان، ايرلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب إفريقيا وتركيا.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير التنافسية العربية للسنوات 2003، 2006، 2009 و2012؛ صفحات متعددة.

يستند تقرير التنافسية العربية إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية، مكون من مؤشرين فرعيين وهما: **مؤشر التنافسية الجارية** الذي يركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، **ومؤشر التنافسية الكامنة** التي تعني القدرات العميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضمن ثلاث مجالات رئيسية هي رأس المال البشري، توطين التقنية والبنية التحتية التقنية.[9]

وينقسم هذان المؤشران إلى مؤشرات فرعية، وكل مؤشر فرعي ينقسم بدوره إلى مؤشرات أولية، وعليه فإن المؤشر الإجمالي يتكون من سبعين مؤشرا فرعيا، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) الهيكل العام لمؤشر للتنافسية العربية

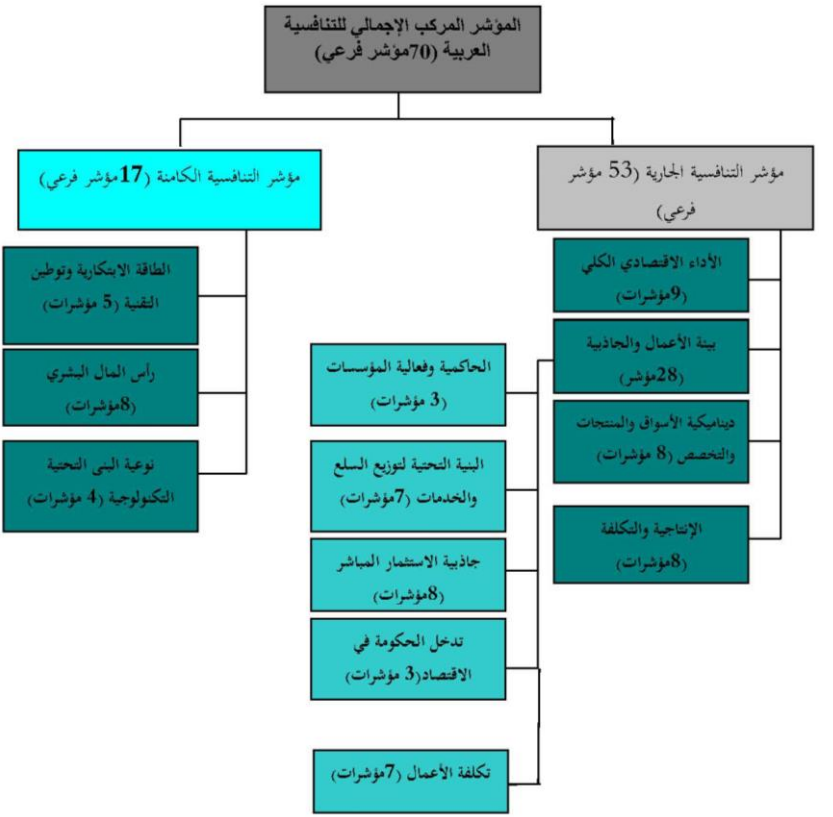

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، مرجع سبق ذكره، ص:24.

يستخدم المعهد العربي للتخطيط المتوسطات الحسابية لتشكيل العوامل الفرعية والأساسية لحساب مؤشر التنافسية العربية، هذه الطريقة المتفرعة في حساب المؤشر تقوم بعزل أثر عدد من المؤشرات الفرعية في تأثيرها على المؤشر العام، إذ أنه مهما كان عدد المؤشرات الأولية الداخلة في حساب المؤشر الفرعي؛ يكون وزن التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة في المؤشر الرئيسي متعادلا ويساوي النصف (2/1) لكل منهما.

واستنادا إلى المنهجية المعيارية المتبعة في بناء المؤشر المركب للظواهر الاقتصادية والاجتماعية فقد نمطت كل المؤشرات الأولية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة عن تحويل كل متغير (X_i) إلى المؤشر I_i، كما تم الأخذ بعين الاعتبار عند عملية التنميط* اتجاه المتغير في تأثيره على التنافسية، حيث تم تصميم المؤشر بطريقة تشير إلى أن ارتفاع قيمه تعني تحسنا في التنافسية، كما أن كل المؤشرات المنمطة محصورة ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يعني الصفر أضعف أداء أما الواحد فيعني أفضل أداء ضمن دول العينة، وفقا للمعادلة التالية [10]:

$I_i = (X_i - X_{min} / X_{max} - X_{min})$ حيث:

I_i: القيمة المنمطة للبلد (i)، X_i: قيمة المؤشر للبلد (i)

X_{min}: هو أدنى قيمة ل X في العينة، وX_{max} :هو أعلى قيمة، وقيمة المؤشر تتراوح بين (0-1).

أما إذا كان ارتفاع المتغير يؤدي إلى تدهور التنافسية، فإنه يتم تنميط X_i إلى I_i يتم وفق المعادلة التالية:

$$I_i = (X_{min} - X_i / X_{max} - X_{min})$$

ثالثا: تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر التنافسية العربية

اعتمد الباحثان منهجية المعهد العربي للتخطيط في تحليل الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية سنة 2012 التي توافق سنة آخر إصدار لتقرير التنافسية العربية، وذلك على النحو التالي:

I. مؤشر التنافسية الجارية:

يعبر مؤشر التنافسية الجارية عن أبرز المؤشرات التي توضح مناطق القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري المؤثرة على وضعه التنافسي، سواء في الحصول على نسبة من

الأسواق الدولية أم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول التالي توضيح لنتائج قياس هذا المؤشر.

الجدول (2) نتائج قياس مؤشر التنافسية الجارية للاقتصاد الجزائري للفترة (2009 – 2012)

بيئة الأعمال									
الأداء الاقتصادي	الحاكمية وفعالية المؤسسات	البنية التحتية	جاذبية الاستثمار	تدخل الحكومة	تكلفة الأعمال	ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	التكلفة والإنتاجية	مؤشر التنافسية الجارية	الترتيب
0.63	0.24	0.15	0.45	0.71	0.30	0.25	0.40	0.39	24

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 30 (بالتصرف).

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التنافسية الجارية يتكون من عدة مؤشرات فرعية، نستعرضها على النحو التالي:

1. مؤشر الأداء الاقتصادي وتحليله:

تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية دورا هاما في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تهيئة المناخ المناسب لدعم وتحفيز القطاع الخاص، فضلا عن ما توفره بياناتها من مؤشرات للثقة في الاقتصاد الوطني بالنسبة للمستثمرين المحليين وكذا الأجانب.

وقد كانت نتائج قياس الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر حسب آخر تقرير للتنافسية العربية كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم (3) مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر للفترة (2009 – 2012)

نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	تذبذب معدل النمو الحقيقي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	معدل تخفيض العملة	تذبذب معدل التضخم	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي	الترتيب
0.69	0.16	0.9	0.37	0.81	0.50	0.98	0.40	0.86	0.63	4

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:33 (بالتصرف).

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت مركزا متقدما في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي سمحت بتمويل جيد للاقتصاد ودفع المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية مما نجم عنها ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل فوائض مالية معتبرة أدت إلى حدوث تحسن في ميزان المدفوعات والموازنة.

2. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:

تعد الصادرات محور الاهتمام في التنافسية الدولية، كما يعد رفع القدرة التنافسية للدولة في قطاع الصادرات من أهم الأهداف التي تسعى الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيقها، لما لها من أهمية في رفع الدخل القومي وبالتالي متوسط دخل الفرد فضلا عن تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

يركز هذا المؤشر على عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات، وذلك لدورها الكبير في توضيح القدرة التنافسية للدول، فضلا عن أن المحتوى العالي من

القيمة المضافة للدولة يعزز مكانتها في الأسواق العالمية بالحصول على حصص تدريبية أعلى.

والجدول الموالي يوضح نتائج قياس مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص.

جدول رقم (4) مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للفترة (2009 – 2012)

نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	نسبة السلع المصنعة المصدرة	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	متوسط التعريفة الجمركية	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	الترتيب
0.72	0.27	0.02	0.05	0.06	0.57	0.04	0.31	0.25	29

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 35 (بالتصرف).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر احتلت أسفل قائمة المؤشر المركب لتنافسية الأسواق والمنتجات والتخصص وهي المرتبة "29" أي ما قبل الأخيرة في قائمة الدول المدرجة في تقرير التنافسية العربية، على الرغم من أدائها الجيد في مؤشر معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في تطوير ورفع حصص

صادرات صناعاتها التحويلية مما يتطلب مزيدا من الجهود للارتقاء بهذا القطاع على مستويات الإنتاجية والتكلفة والنوعية.

3. مؤشر التكلفة الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية إضافة إلى النوعية والتكلفة من العناصر الأساسية في تقييم التنافسية الدولية باعتبارها من المحددات الفعلية للحصص السوقية، كما أن التكاليف النسبية للإنتاج هي الأساس في تعريف الميزات النسبية التي قامت عليها العديد من نظريات التجارة الخارجية من ريكاردو وحتى هكشر–أوهلين.

يوضح الجدول التالي نتائج قياس مؤشر التكلفة الإنتاجية للجزائر خلال الفترة الممتدة (2009–2012)

جدول رقم (5) مؤشر التكلفة الإنتاجية للفترة (2009–2012)

معدل نمو الصناعات التحويلية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الفائدة- الإقراض -	إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	نسبة الأجور في القيمة المضافة-القطاع التحويلي -	سعر الصرف الحقيقي -معدل التغير -	معدل الضريبة	مؤشر الإنتاجية والتكلفة	الترتيب
0.299	0.033	0.883	0.020	…	…	0.492	0.651	0.396	25

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:38.

لقد تراجعت مرتبة الجزائر في مؤشر التكلفة والإنتاجية من المرتبة 21 في تقرير التنافسية العربية لسنة 2009 إلى المرتبة 25 في تقرير سنة 2012، كون أن الصناعات التحويلية لا تزال دون مستوى المنافسة العالمية بسبب انخفاض حصتها من الناتج المحلي الإجمالي وضعف إنتاجية العمل بشكل كبير.

4. مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:

يشكل وجود بيئة ملائمة للأعمال عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للدول، على الرغم من تشابك العناصر المكونة لهذه البيئة والمؤثرة فيها، فإن العبء الرئيس يقع على عاتق الدولة في تجاوز المعوقات التي ترجع أساسا إلى اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي أو في قصور في التشريع والتنظيم، أو إلى سيطرة الدولة على كثير من الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول واستمرارها في لعب دور مباشر في النشاط الاقتصادي في دول أخرى.

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009-2012).

جدول رقم (6) مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية للفترة (2009-2012)

الحاكمية وفاعلية المؤسسات	البنية التحتية	جاذبية الاستثمار	تدخل الحكومة	تكلفة القيام بالأعمال	مؤشر بيئة الأعمال	الترتيب
0.24	0.15	0.45	0.71	0.30	0.37	26

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:40. (بالتصرف)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) تدهور مستوى الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية بسبب انخفاض مؤشر الأداء المؤسساتي، الذي يعبر عن مستويات الفساد الإداري المرتفعة، وكذا تدني مستوى البنية التحتية ومستوى جاذبية الاستثمار، وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال التي تعود أساسا إلى انخفاض نسب الحصول على الائتمان المصرفي وتعقد عملية تأسيس الكيان القانوني للمشروع.

II. مؤشر التنافسية الكامنة:

تعد التنافسية الكامنة مؤشرا مكملا للتنافسية الجارية، إذ أن الهدف من التنافسية الكامنة ليس تقييم الحالة الراهنة لها فقط، بل ضمان الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية، إذ أن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستخدمة في قياسها، لا يضمن الحفاظ عليها ما لم تتوافر للبلد عناصر ديناميكية تشكل أسس استدامة القدرة التنافسية في عالم سريع التغير، ويدخل في هذه العناصر التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقنية، وعلى الرغم من صعوبة توافر البيانات حول هذه المؤشرات بالقياس إلى مدى توفر بيانات التنافسية الجارية فان قدرا من الاهتمام لابد أن يوجه إلى هذه المؤشرات[11].

ينقسم مؤشر التنافسية الكامنة إلى ثلاثة مؤشرات جزئية وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، رأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية، والتي تعكس الطاقات الكامنة للنهوض بالتنافسية، فضلا عن كونها نظما تحتاج إلى استثمار طويل الأجل لتغيير تركيبتها وأدائها.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج مؤشر التنافسية الكامنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2012.

الجدول رقم (7) نتائج مؤشر التنافسية الكامنة للفترة (2009 – 2012)

البنية التحتية التقنية	رأس المال البشري	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	مؤشر التنافسية الكامنة	الترتيب
0.63	0.48	0.16	0.33	22

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:51.(بالتصرف)

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة 22 في مؤشر التنافسية الكامنة ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والبنية التحتية التقنية ورأس المال البشري لا تزال تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر تغيرات جوهرية في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

إن التنافسية الكامنة تشمل المؤشرات الفرعية التالية:

1. الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية:

يشكل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشاريع والصناعات والاقتصاديات، فضلا عن أن أهمية التقنية كمحدد من محددات التنافسية ينبع من كونها تؤثر في عدد من العوامل المرتبطة بها كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما أنها تؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار فيه، والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقنية والموارد البشرية[12]، والجدول الموالي توضيح لنتائج مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية خلال الفترة الممتدة خلال الفترة الممتدة (2009–2012).

الجدول رقم (8) نتائج مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية للفترة (2009 – 2012)

نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	معدل واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الناتج	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	عدد براءات الاختراع	عدد المقالات العلمية والتقنية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	الترتيب
0.03	0.63	0.08	0.51	...	0.04	...	0.02	0.16	24

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:53. (بالتصرف)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعاني من العديد من المشاكل في ميدان العلم والتقنية بدءا من تواضع الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، وكذا تدني مستوى الصادرات ذات

التقنية العالية، هذا ما يفسر احتلالها أسفل قائمة الدول وتراجع مرتبتها من الرتبة 14 خلال الفترة (2006–2009) إلى الرتبة 24 خلال الفترة (2009– 2012).

2. رأس المال البشري:

إن العلاقة بين رأس المال البشري والقدرة التنافسية تتضح في جانبين، فمن جانب هي علاقة مباشرة بين الطرفين كجانب التعليم والإدارة والتشغيل والإنتاجية، إذ يساعد التعليم في تأهيل العنصر البشري ليكون مصدرا للتخطيط الجيد والعمل المتقن، وبذلك يوفر للتنافسية أبرز أسسها وهي: تقليص التكلفة وضمان الجودة وتواصل الإبداع، أم من جانب آخر هي علاقة غير مباشرة كحجم السكان ومعدل نموهم وتوزيعاتهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال علاقات تلك الخصائص بالتنمية بشكل عام.

وقد أثبتت نماذج ونظريات النمو الحديثة أن رأس المال البشري يلعب دورا يوازي في أهميته رأس المال الطبيعي في توليد ثروات الأمم وتقدمها التنموي، وتطوره يعكس مستوى تنمية البلد وكذلك بناء القدرات في إدارة المنظومة الاقتصادية الاجتماعية، إذ أن تطور رأس المال البشري يساعد الدول على استيعاب اقتصاد المعرفة الحديث والتعامل مع تعقيدات الإنتاج والتوزيع ويسمح برفع مستويات التنافسية الوطنية عن طريق تحسين المهارات المطلوبة في هذه العملية[13].

والجدول الموالي توضيح لنتائج مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2012.

الجدول رقم (9) نتائج مؤشر رأس المال البشري

الإنفاق على الصحة للفرد	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل توقع الحياة عند الولادة	معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب البالغين فما فوق 15 سنة	معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب 15-24	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية	معدل القيد الثانوي والكلي	معدل القيد الثانوي للإناث	معدل القيد الجامعي الكلي	معدل القيد الجامعي للإناث	مؤشر رأس المال البشري	الترتيب
0.03	0.24	0.73	0.38	0.76	0.64	0.65	0.67	0.68	0.21	0.25	0.48	25

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:55 (بالتصرف).

لقد تراجعت مرتبة الجزائر في مؤشر رأس المال البشري من الرتبة 19 في تقرير التنافسية العربية للفترة (2006-2009) إلى الرتبة 25 في تقرير الفترة (2009-2012)، وهذا راجع بشكل أساسي إلى تواضع الإنفاق على الصحة والتعليم للفرد وارتفاع معدل الأمية لدى البالغين.

3.البنية التحتية التقنية:

شهد العالم في العقود الأربعة الأخيرة، ومازال يشهد ثورة غير مسبوقة في تقنيات المعلومات والاتصالات، وقد تكون هذه الثورة فاقت في نتائجها وآثارها الثورة الصناعية، إذ أصبحت البنية التحتية التقنية جزءا مهما وحيويا في المجتمع الحديث، وقد أوجدت هذه الثورة فرصا وتحديات كثيرة تستوجب صياغة استراتيجيات خاصة لتطويرها والاستفادة منها في بناء الاقتصاد الحديث المعتمد على تبادل المعلومات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

الجدول رقم (10) نتائج مؤشر البنية التحتية التقنية للفترة (2009 – 2012)

تكلفة استخدام الانترنت	خطوط الهاتف الأرضي لكل 100 من السكان	عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان	عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من السكان	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان	عدد خوادم شبكة الانترنت الآمنة لكل من 100من السكان	متوسط تكلفة المكالمات المحلية	مؤشر البنية التحتية التقنية	الترتيب
0.96	0.14	0.11	0.39	…	…	0.91	0.36	17

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:56.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر حققت تطورا ملحوظا في مؤشر البنية التحتية التقنية فقد تقدمت مرتبتها من المرتبة 18 في تقرير التنافسية العربية للفترة (2006-2009) إلى المرتبة 17 في تقرير فترة (2009- 2012)، وهذا نتيجة الإصلاحات التي تم إجراؤها في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار العربي وفتح القطاع للمنافسة مما سمح بتخفيض تكلفة استخدام الانترنت.

بعد استعراض المؤشرات الفرعية للتنافسية الجارية والكامنة المدرجة في تقرير (2009- 2012)، سندرج من خلال الجدول الموالي نتائج تطور هذه المؤشرات من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012.

الجدول رقم(11) تطور مؤشر التنافسية العربية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2003-2012)

مؤشر التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير 2003-2006	تقرير 2009	التغير 2006-2009	تقرير 2012	التغير 2009-2012
الأداء الاقتصادي	0,618	0,700	▲	0,676	▼	0,631	▼
البنية التحتية	0,216	0.120	▼	0,171	▲	0,153	▼
البنية التحتية التقنية	0,030	0,106	▲	0,319	▲	0,358	▲
تدخل الحكومة	0,536	0,591	▲	0,807	▲	0,706	▼
رأس المال البشري	0,494	0,501	▲	0,489	▼	0,477	▼
جاذبية الاستثمار	0,334	0.174	▼	0,191	▲	0,447	▲
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0,370	0,429	▲	0,251	▼	0,253	▲
التكلفة الإنتاجية	0,410	0,438	▲	0,362	▼	0,396	▲
تكلفة الأعمال	...	0,363	...	0,242	▲	0,295	▲
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0,314	0,246	▼	0,240	▼	0,242	▲
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0,389	0,189	▼	0,251	▲	0,163	▼
مؤشر التنافسية العربية	0,367	0,351	▼	0,366	▲	0,361	▼

▲ ارتفاع ▼ انخفاض

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير التنافسية لسنة 2003،2006،2009 و2012، صفحات متعددة.

انطلاقا من المعطيات السابقة ارتأينا وضع الشكل البياني التالي الذي يترجم نتائج تطور مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة (2003-2012)

الشكل رقم -2- تطور نتائج مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة (2003-2012)

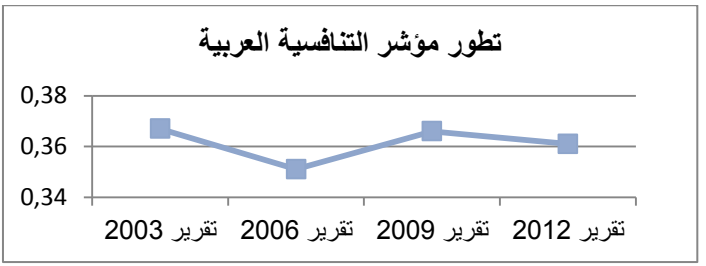

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم -11-

استنادا إلى الجدول السابق ارتأينا تلخيص نتائج تقارير التنافسية العربية للسنوات 2003، 2006،2009 و2012 في الجدول الموالي للتعرف على مرتبة الجزائر دوليا وعربيا في كل تقرير.

الجدول رقم(12): ترتيب الاقتصاد الجزائري عربيا ودوليا في تقارير التنافسية العربية خلال الفترة (2003 – 2012)

السنة	الأداء الاقتصادي الكلي	البنية التحتية الأساسية	البنية التحتية التقنية	تدخل الحكومة	رأس المال البشري	جاذبية الاستثمار	ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	التكلفة والإنتاجية	تكلفة الأعمال	الحاكمية وفعالية المؤسسات	الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	مؤشر التنافسية	الترتيب
2003	0,62	0,22	0,03	0,48	0,49	0,33	0,37	0,41	...	0,31	0,39	**0,37**	**د13/ ع10**
2006	0,70	0,12	0,18	0,59	0,50	0,17	0,43	0,44	0,36	0,25	0,20	**0,35**	**د18/ ع13**
2009	0,68	0,17	0,32	0,81	0,49	0,19	0,25	0,36	0,34	0,24	0,25	**0,37**	**د20/ ع12**
2012	0,63	0,15	0,36	0,71	0,48	0,45	0,25	0,40	0,30	0,24	0,16	**0,36**	**د24/ ع11**

د: دوليا، ع: عربيا

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير التنافسية لسنة 2003، 2006، 2009 و2012، صفحات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع مرتبة الجزائر دوليا في تقرير التنافسية العربية من المرتبة 13 في سنة 2003 إلى المرتبة 18 تليها المرتبة 20 ثم المرتبة 24 في سنة 2012، كما تراجعت مرتبتها أيضا في الترتيب العربي من المرتبة 10 إلى المرتبة 13 في سنة 2006، ثم ارتقت إلى المرتبة 12 وإلى المرتبة 11 في سنة 2012.

رابعا: تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر التنافسية العالمي

بما أن سنة 2012 توافق سنة آخر إصدار لتقرير التنافسية العربية، ارتأينا الإشارة إلى الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011-2015) حسب تقرير التنافسية العالمي The Global Competitiveness Report.

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2011-2015)

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا
مؤشر التنافسية لسنة 2015-2016	4	87
مؤشر التنافسية لسنة 2014-2015	4.1	79
مؤشر التنافسية لسنة 2013-2014	3.8	100
مؤشر التنافسية لسنة 2012-2013	3.7	110
مؤشر التنافسية لسنة 2011-2012	4	87

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015-2016, different pages, from website: www.weforum.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع مرتبة الجزائر في تقرير التنافسية العالمي من المرتبة 87 في سنة (2011-2012) إلى المرتبة 110 في سنة 2012-2013، ثم عاودت الارتقاء إلى المرتبة 100 في سنة (2013-2014) ومن ثم إلى المرتبة 79 خلال سنة (2014- 2015)،كما نلاحظ تراجع مرتبتها خلال التقرير الأخير لسنة

(2015–2016) حيث احتلت المرتبة 87 بسبب الانهيار الكبير لأسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية في الفترة الأخيرة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الترتيب العام للدول في مؤشر التنافسية العالمية يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: المؤشر الفرعي للمتطلبات الأساسية Basic Requirements، والمؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة Efficiency Enhancers والمؤشر الفرعي للإبداع والتطور Innovation and Sophistication Factors، ويحتل كل مؤشر فرعي من هذه المؤشرات درجة عالية من الأهمية في مراحل النمو المختلفة، حيث يعكس مستوى النمو الذي تمر به الدولة .

فعلى سبيل المثال نجد أن المؤشر الفرعي للمتطلبات الأساسية يحتل أهمية أساسية في مراحل التنمية الأولى حيث يعتمد النمو على الموارد الطبيعية، بينما تكمن أهمية المؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة في مرحلة النمو المعتمد على الكفاءة، في الوقت الذي يحتل فيه المؤشر الفرعي للإبداع والتطور أهمية أساسية في مرحلة النمو الذي يستند إلى الإبداع، ومن ثم يترتب على أداء الدولة في هذه المؤشرات الفرعية تحديد ترتيبها الدولي في مؤشر التنافسية العالمية.

والجدول الموالي عرض لنتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي الخاصة بالاقتصاد الجزائري خلال سنة (2015–2016) أن المؤشر الفرعي للمتطلبات الأساسية يحتل أهمية أساسية في مراحل التنمية الأولى حيث يعتمد النمو على الموارد الطبيعية، بينما تكمن أهمية المؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة في مرحلة النمو المعتمد على الكفاءة، في الوقت الذي يحتل فيه المؤشر الفرعي للإبداع والتطور أهمية أساسية في مرحلة النمو الذي يستند إلى الإبداع، ومن ثم يترتب على أداء الدولة في هذه المؤشرات الفرعية تحديد ترتيبها الدولي في مؤشر التنافسية العالمية.

والجدول الموالي عرض لنتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي الخاصة بالاقتصاد الجزائري خلال سنة (2015-2016)

الجدول رقم (14) نتائج مؤشر التنافسية العالمي للاقتصاد الجزائري لسنة (2015- 2016)

المتطلبات الأساسية	**82**	**4.37**
الركن الأول: المؤسسات	99	3.49
الركن الثاني: البنية التحتية	105	3.08
الركن الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي	38	5.35
الركن الرابع: الصحة والتعليم الأساسي	81	5.58
القدرة على الكفاءة	**117**	**3.44**
الركن الخامس:التعليم العالي والتدريب	99	3.75
الركن السادس:كفاءة سوق السلع	134	3.51
الركن السابع: كفاءة سوق العمالة	135	3.23
الركن الثامن: تطور السوق المالية	135	2.77
الركن التاسع: القدرة التكنولوجية	126	2.63
الركن العاشر: حجم الأسواق	37	4.75
عوامل الإبداع	**124**	**3.02**
الركن الحادي العاشر: تطور الأعمال	128	3.29
الركن الثاني عشر: الإبداع	119	2.76

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015-2016, different pages, from website: www.weforum.org

الخاتمة:

في ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي تعيشها الدول من عولمة للاقتصاد، وتحرير التجارة الخارجية وتسارع معدلات التطور التقني، أصبحت القدرة على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة، الوسيلة الأساسية والحاسمة لتعزيز قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أصبحت القدرة على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتجسيدها في المنتجات والسلع والخدمات هي العنصر الأهم في قياس تقدم الأمم وازدهارها.

أولا: النتائج

تتمثل النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- أن نجاح الجزائر اليوم في خلق مكانة رفيعة بين دول العالم أصبح مرهونا على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- أن الثورة العلمية والتقنية هي المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية للجزائر في مواجهة احتدام شدة المنافسة في الأسواق الدولية.
- أن تدهور الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري عربيا وعالميا يعود للأسباب التالية:
  - كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الطاقة وبالخصوص العائدات البترولية.
  - ضعف التدفق النوعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - ثقل إجراءات تحرير التجارة الخارجية وتفشي ظاهرة البيروقراطية والفساد الإداري.
  - عدم قدرة المنتجات الوطنية على الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية.
  - فشل معظم القطاعات الاقتصادية في مواكبة التطورات التقنية والعلمية.

ثانيا: التوصيات

على ضوء نتائج تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري التي تؤكد احتلاله لمراتب متأخرة في تقارير التنافسية العربية والعالمية، ارتأينا تسليط الضوء على بعض السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تصحيح مسار الاقتصاد الوطني ومعالجة مواطن الخلل والضعف فيه ومن ثم تحسين وضعيته التنافسية، نذكر منها:

- ✓ تنفيذ سياسات إصلاح اقتصادي وإصلاح إداري وإعادة هيكلة، بهدف تصحيح مسار الاقتصاد ودفع عجلة التنمية ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية المرتبطة بتنفيذ برنامج استثماري واسع لرفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التشغيل. (14)
- ✓ إعادة هيكلة القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص بغية تنويع الاقتصاد عن طريق التركيز على تحديث التقنيات المستخدمة في الإنتاج لرفع الطاقات الإنتاجية وتحقيق إنتاج ذو نوعية جيدة وسعر تنافسي يتماشى ومتطلبات الأسواق الوطنية والدولية.
- ✓ إصلاح النظام المصرفي عن طريق إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة كل مدخرات المجتمع الجزائري.(15)
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق القضاء على مشكلة العقار الاستثماري وتوجيه الاستثمارات المناسبة إلى المجالات التي تعتبر الفجوة التنافسية فيها عالية مع رفع العائد على الاستثمار في هذه المجالات، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المشاريع.
- ✓ الاهتمام بتعميق مسيرة التنمية البشرية عن طريق:
  - ➢ إعادة هيكلة النظام الصحي بتصميم منظومة صحية فعالة بأحدث المواصفات العالمية.

- وضـع خطـة متكاملـة لتحديـد الاحتياجـات الحاليـة والمسـتقبلية مـن الأبنيـة المدرسية علـى أن يـتم تصـميمها وبناؤها وفـق أحـدث المواصـفات العالميـة وربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
- تبنى مشروع القضاء على الأمية الرقمية من خلال توسيع استخدام وتدريس الحاسوب في المدارس والجامعات بشكل فعال وعملي.
- التركيز على تطوير البحث العلمي عن طريق زيادة الإنفاق المخصص للبحث والتطوير خاصة في المجال التكنولوجي.

الهوامش:

*: وضعت أسس نظرية الميزة النسبية على يد الاقتصادي ديفيد ريكاردو سنة 1817، ومفادها أن إذا كانت لدى بلد معين ميزة في إنتاج سلعتين معا فإنه سيتخصص في إنتاج السلعة التي لديها ميزة نسبية أكبر مقارنة بالسلعة الأخرى.

(1) عدنان فرحان عبد الحسين، تحليل القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية مع التركيز على القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، العراق2011، ص:24.

(2) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية– حالة مصر، سلسة أوراق عمل (API/WPS 0302)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2003، ص:5.

(3) عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

(4) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، ص: 21.

(5) د. محـمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، الكويت 2003، ص: 6 (بتصرف).

(6) بلقاسم بلعباس، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، مجلة جسر التنمية، العدد 75، الكويت 2008، ص:16.

(7) عدنان فرحان عبد الحسين ،ص:49.

(8) عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 2013،ص:162-163.

(9) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص:22.

*: إن الغرض من تنميط المتغيرات بهذه الطريقة هو إمكانية إجراء العمليات الحسابية، بحيث يمكن تجميع عدة مؤشرات لبناء مؤشر مركب، بينما لا يمكن تجميع المتغيرات الخام لأنها مقاسة بوحدات مختلفة.

(10) نفس المرجع السابق، ص:23.

(11) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، مصدر سبق ذكره، ص: 87.

(12) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، مصدر سبق ذكره، ص: 44.

(13) بلقاسم العباس، مؤشر التنافسية العربية : تحليل النتائج، المعهد العربي للتخطيط لسنة 2006 ،الكويت، ص: 300.

(14) علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة الجزائر2008، ص: 88.

(15) بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص:506.